

الإفصاح عن معيار تغطية السيولة - 30 يونيو 2020

مقدمة:

تم إعداد الإفصاح عن معيار تغطية السيولة عملاً بعمليم بنك الكويت المركزي رقم (2/رب/345/2014) الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2014 في إطار استكمال تطبيق حزمة إصلاحات بازل (3).

ويهدف تطبيق هذا المعيار إلى تعزيز قدرة البنوك على مواجهة مخاطر السيولة على المدى القصير، وضمان توافر مخزون كافي من الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA) لدى البنوك لتلبية احتياجات السيولة التي قد تطرأ وفق سيناريو ضغط مؤثر لمدة 30 يوماً.

تعريف:

معيار تغطية السيولة هو نسبة من قيمة الأصول السائلة عالية الجودة إلى صافي التدفقات النقدية الخارجية للأيام الـ30 التالية.

وتنقسم الأصول السائلة عالية الجودة إلى فئتين: "المستوى الأول" و"المستوى الثاني" ، حيث يطبق على أصول المستوى الثاني حد أقصى قدره 40% من إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة. ويتم احتساب أصول المستوى الثاني بعد تطبيق الاستقطاعات المفروضة من قبل بنك الكويت المركزي ، كما يتم تطبيق حد أقصى قدره 15% على أصول المستوى الثاني/الفئة (ب) من إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة. ويكون إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجية هو الفرق بين إجمالي التدفقات النقدية الخارجية المتوقعة والتدفقات النقدية الدخلة المتوقعة بعد الأخذ بمعاملات التدفق النقدي الخارج المحددة من قبل بنك الكويت المركزي (القيمة الأدنى بين إجمالي التدفقات النقدية الدخلة المتوقعة و75% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجية المتوقعة).

نطاق التقارير المقدمة إلى الهيئات الرقابية:

وفقاً لعمليم بنك الكويت المركزي رقم 2/رب/454/2020 الصادر في 2 أبريل 2020، تم تعديل الحد الأدنى الرقابي لمعيار تغطية السيولة من 100% إلى 80%. ويسري العمل بهذه التعديلات حتى 31 ديسمبر 2020 على أن تتم مراجعتها في ذلك التاريخ من قبل بنك الكويت المركزي.

يتعين على البنوك الالتزام بالنسب المقررة كحد أدنى بشكل يومي ومستمر. كما يتعين تقديم تقرير معيار تغطية السيولة على مستوى البنك وكذلك بشكل منفرد لعملة الدينار الكويتي ولأية عملة مؤثرة أخرى والتي تبلغ 5% أو أكثر من إجمالي التزامات البنك. ويتم إعداد التقرير كما في آخر يوم في الشهر، بالإضافة إلى تقرير مجمع يبين نسبة معيار تغطية السيولة لجميع أيام العمل في الشهر.

سياسة السيولة وفقاً لمبادئ الحوكمة:

يخضع الإطار العام لعملية إدارة السيولة وفقاً لمبادئ الحوكمة وللإرشادات الخاصة بسياسة السيولة الداخلية التي وضعها البنك وتمت مراجعتها واعتمادها من قبل مجلس الإدارة. وتبيّن هذه السياسة المهام والمسؤوليات على مستوى البنك بالنسبة لإدارة مخاطر السيولة وتقدم لمحة عامة عن العمليات والإجراءات التي تشمل اختبارات الضغط التي تتم بموجب سيناريوهات مختلفة لقياس ومراقبة مخاطر السيولة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي وكذلك السياسات الداخلية للبنك.

تقع مسؤولية إدارة السيولة على إدارة الخزينة تحت إشراف لجنة الأصول والخصوم (ALCO)، تماشياً مع التوجيهات الداخلية للبنك والتعليمات الرقابية. كما تغطي سياسة السيولة أيضاً خطط الطوارئ للتعامل مع أية أزمات في السيولة. وعليه، فهي تحدد مؤشرات الإنذار المبكر، وكذلك المهام والمسؤوليات في البنك في حال التعرض لأية أزمة في السيولة بالإضافة إلى الإجراءات التي يتعين اتخاذها من قبل جميع إدارات العمل للتتمكن من مواجهة هذه الأزمة.

استراتيجية التمويل:

يحتفظ البنك بقاعدة تمويل متعددة ومستقرة. وتهدف استراتيجية البنك إلى توسيع الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد والشركات، وكذلك قاعدة الأعمال المصرفية الدولية. وتعمل كل من إدارة الخزينة ومجموعة الخدمات المصرفية للأفراد ومجموعة الخدمات المصرفية للشركات في تنسيق وثيق بينها لتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية في التمويل.

وتعاونت إدارات العمل لدى البنك معاً لتعزيز عملية إدارة السيولة من خلال تعزيز الميزانية العمومية في كافة الأعمال المصرفية مع الحفاظ على المعايير المحلية والدولية لإدارة مخاطر السيولة بشكل فعال.

تحليل النتائج:

بلغ متوسط الأصول السائلة عالية الجودة لدى البنك 761 مليون د.ك. خلال فترة ثلاثة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 بعد تطبيق الاستقطاعات مقابل متوسط صافي التدفقات النقدية الخارجية البالغة 369 مليون د.ك. وبلغ متوسط نسبة معيار تغطية السيولة 206.34%.

وتتألف الأصول السائلة عالية الجودة لدى البنك بشكل أساسي من أصول المستوى الأول والتي تتكون من الأموال النقدية والأرصدة لدى بنك الكويت المركزي وأدوات الدين السيادية، وكذلك أصول المستوى الثاني التي تتكون من أدوات الدين السيادية وأسهم الملكية التي تستوفي المعايير المطلوبة في التعليمات. وقد شكلت التدفقات النقدية الخارجية التي تكون من الالتزامات غير المضمونة لغير علامة التجزئة نسبة 65.03% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجية، بينما شكلت التدفقات النقدية الخارجية التي تكون من التزامات علامة التجزئة والمشروعات الصغيرة نسبة 20.12% أما التدفقات النقدية الناشئة عن المشتقات فكانت عبارة عن عقود صرف أجنبى. وفي إطار الإجراءات المفروضة لدعم

عملاء البنك في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، تم تأجيل سداد الأقساط الممنوحة لعملاء التجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة وغيرهم من العملاء المتضررين وفقاً لقرار مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت وتعليمات بنك الكويت المركزي. ونتيجة لذلك، تم استبعاد التدفقات النقدية الداخلة الناتجة عن سداد الأقساط المذكورة أعلاه من التدفقات النقدية الداخلة في احتساب هذه النسبة.

والجدول المرفق لنموذج الإفصاح عن معيار تعطية السيولة هو متوسط جميع أيام عمل الفترة التي أعدت عنها التقارير خلال الربع الثاني من العام 2020.

جدول رقم (6) : نموذج الإفصاح عن معيار تغطية السيولة خلال الفترة المنتهية في 30 يونيو 2020

| البيان | م |
|---|----|
| الأصول السائلة عالية الجودة: | |
| إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (قبل التعديلات) | 1 |
| التدفقات النقدية الخارجية: | |
| ودائع التجزئة والم المشروعات الصغيرة | 2 |
| الودائع المستقرة | 3 |
| الودائع الأقل استقراراً | 4 |
| الودائع والأموال الأخرى غير المضمونة من غير عملاء التجزئة باستثناء ودائع عملاء المشروعات الصغيرة | 5 |
| الودائع التشغيلية | 6 |
| الودائع غير التشغيلية (الالتزامات الأخرى غير المضمونة) | 7 |
| الالتزامات المضمونة | 8 |
| التدفقات النقدية الخارجية الأخرى، منها: | 9 |
| الناشئة عن المشتقات | 10 |
| الناشئة عن الأوراق المالية والأوراق التجارية المدعومة بأصول (بافتراض عدم التمكن من إعادة التمويل) | 11 |
| خطوط الائتمان والسيولة المازمة | 12 |
| الالتزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى | 13 |
| تدفقات نقدية تعاقدية أخرى خارجة | 14 |
| إجمالي التدفقات النقدية الخارجية | 15 |
| التدفقات النقدية الداخلة: | |
| معاملات الإقراض المضمونة | 16 |
| التدفقات النقدية الداخلة الناتجة عن القروض المنتظمة | 17 |
| التدفقات النقدية الداخلة الأخرى | 18 |
| إجمالي التدفقات النقدية الداخلة | 19 |
| معيار تغطية السيولة | |
| إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (بعد التعديلات) | 20 |
| صافي التدفقات النقدية الخارجية | 21 |
| معيار تغطية السيولة | 22 |